

قرار مجلس الوزراء

رقم ٩٨ لسنة ٢٠٢٢

بشأن تعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم ٨٧ لسنة ٢٠٢٢

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٦١ لسنة ٢٠٢٢ بشأن منح بعض التيسيرات للمصريين

المقيمين في الخارج ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ٨٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن القواعد المنفذة لأحكام

لقانون منح بعض التيسيرات للمصريين المقيمين في الخارج ؛

وبناءً على ما عرضه وزير المالية بعد التنسيق مع البنك المركزي

والجهات المعنية ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر:

(المادة الأولى)

يستبدل بنصوص المواد (٢ الفقرة الأولى) ، (٥ بند ٣) ، (٦ الفقرة الأخيرة) ،

(٧ الفقرة الأخيرة) ، (٩ الفقرتان الثانية والثالثة) ، من قرار مجلس الوزراء رقم ٨٧

لسنة ٢٠٢٢ المشار إليه ، النصوص الآتية :

مادة (٢ الفقرة الأولى) :

يحق للمصري الذي له إقامة قانونية سارية في الخارج ، استيراد سيارة ركوب

خاصة واحدة لاستعماله الشخصي معفاة من الضرائب والرسوم التي كان يتعين أدائها

للإفراج عن السيارة طبقاً للشروط والأحكام الواردة بالقانون وهذا القرار ، وذلك مقابل

سداد المبلغ النقدي المستحق والمحدد وفقاً لفئة السيارة الواردة بالجدول المرفقة ،

يحول من الخارج ، لصالح وزارة المالية في الحساب المصرفي المنصوص عليه بالمادة

(٤) من هذا القرار .

مادة (٥ بند ٣) :

٣- كشف الحساب البنكي المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة (٧) من هذا القرار .

مادة (٦ الفقرة الأخيرة) :

بعد تحديد المبلغ النقدي المستحق وفقاً للفقرتين السابقتين ، يؤشر الطالب إلكترونياً بالقبول على نموذج (إقرار وتعهد) بأن جميع البيانات التي تم إدخالها صحيحة وأن المستندات حقيقية ، وأن السيارة مستوردة للاستعمال الشخصي ، وأنه على دراية وإلمام كاملين بكافة الشروط والأحكام المنصوص عليها بالقانون وهذا القرار ، وأنه يتعهد بتقديم أصول المستندات المرفوعة على المنصة للجمرك المختص عند إتمام إجراءات الإفراج عن السيارة .

مادة (٧ الفقرة الأخيرة) :

كما يشترط أن يكون قد مضى على فتح الحساب البنكي المحول منه المبلغ النقدي المستحق ثلاثة أشهر على الأقل سابقة على تاريخ التحويل ، وأن يكون ذلك الحساب باسم الطالب أو زوجه أو أحد والديه بحسب الأحوال وأن يقدم الطالب كشف حساب بنكي عن الستة أشهر السابقة على تاريخ التحويل ، أو عن كامل الفترة منذ تاريخ فتح الحساب إذا لم يكن قد مضى على فتحه ستة أشهر ، وعلى أن يكون ممهوراً بخاتم البنك المصدر ، ومبيناً فيه تاريخ فتح الحساب وحركات الإيداع والسحب والتحويل .

مادة (٩ الفقرتان الثانية والثالثة) :

وعلى الطالب أو وكيله لدى إتمام إجراءات الإفراج عن السيارة تقديم أصل مستند الإقامة المشار إليه في البند (٢) من المادة (٥) من هذا القرار ، وكذلك أصل كشف الحساب البنكي المشار إليه في الفقرة الرابعة من المادة (٧) من هذا القرار ، وشهادة المنشأ حال تطبيق إحدى الاتفاقيات التجارية الدولية .

وفى حالة الاستيراد من المالك الأول لسيارة تعود سنة صنعها لما قبل ٢٠١٩، فيتعين لدى إتمام إجراءات الإفراج عنها إضافة إلى المستندات المشار إليها فى الفقرة السابقة ، تقديم شهادة من المرور فى دولة الإقامة موضحاً بها بيانات السيارة وتاريخ الشراء أو التملك .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٤٤٤ هـ
(الموافق ١٨ ديسمبر سنة ٢٠٢٢ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مذبولى